

إلى السيد رئيس الحكومة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

تقرير المجلس الأعلى للحسابات ومديونية خزانة الدولة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

دق المجلس الأعلى للحسابات ناقوس الخطر بخصوص تصاعد وثيرة مديونية خزانة الدولة للبنك الدولي إلى مستويات قياسية، إذ بلغ مع نهاية سنة 2017 ما يناهز 692.3 مليار درهم، أي بنسبة 65.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام. كما أن إغراق مؤسسات الدولة في الديون يأتي "بالرغم من الظرفية الملائمة التي تميزت بتنامي موارد المساعدات الخارجية وبتراجع أسعار بعض المواد الأساسية في الأسواق العالمية وانخفاض نفقات المقاصة، حيث تراجعت نسبتها مقارنة بالنفقات العادية من 25.4 % سنة 2012 إلى 5.5 % مع نهاية سنة 2017".

السيد رئيس الحكومة المحترم، إن تفاقم مديونية الخزانة، من خلال تزايد العجز والتوجه نحو الاقتراض، مؤشر دال على فشل الأهداف التي رسمتها الحكومة في برنامجها الحكومي بخصوص تقليص نسبة المديونية إلى 60 % من الناتج الداخلي الخام في أفق 2021 ، وهو الأمر الذي يصعب بلوغه في ظل الواقع الذي يفرض نفسه.

وبهذا الصدد، وتماشيا مع الخطابين الأخيرين لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي ستقوم بها حكومتكم لتقليص عجز خزانة الدولة وتوسيع الوعاء الضريبي والتحكم في النفقات والعمل على تسريع وثيرة النمو، بما يخفف من المديونية ويضمن القدرة على تحمل أعبائها على المدى المتوسط والطويل.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

قيوح زينب